ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها (ليبيا نموذجاً)
(2011-2017)

The phenomenon of illegal immigration and ways to combat it (Libya as an example)

أ. صباح عمر خليفة الساعدي
محاضر مساعد بعلم الاقتصاد
جامعة سرت- كلية الزراعة
Sabah.omar2019@su.edu.ly

أ. حليمة لزهر محمد السماع
محاضر مساعد بعلم الاقتصاد
جامعة سرت- كلية الزراعة
Haleemah.alzhar2019@su.edu.ly

Abstract

The phenomenon of illegal immigration is an important subject nowadays. Based on that, this research studied and discussed it, and ways of combating it in Libya during the period of 2011-2017. The research presented a descriptive analytical vision for this importance. The research problem crystallized in knowing the appropriate mechanisms to confront, and reduce this phenomenon. The main objective of the research is to know the economic and social effects of illegal immigration. The results showed that migration caused negative effects for individuals and communities, and that it is an old global phenomenon, there is a correlation between illegal migration and the instability of national security in the countries receiving migrants. An example in Libya due to these internal divisions and conflicts, Libya has become a security corridor and a transit area for thousands of migrants because of the security situation, chaos and insecurity. The research recommended the establishment of a permanent independent assessment and monitoring mechanism as an integral part of the EU's immigration control policies, and practices, and the work on justice. Consequently, the authorities of the exporting countries should activate state institutions in all fields to support and promote human development programs.

الملخص *: ناقش البحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها في ليبيا خلال الفترة (2011-2017) ، حيث أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجساً يهدد سلامة الوطن وتشكل قضيتها أخطر القضايا الاجتماعية، حيث تنبع أهمية البحث في مدى تأثير هذه الظاهرة على العلاقات بين الدول التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية، وقدم البحث رؤية تحليلية وصفية لهذه الأهمية، وتبلورت مشكلة البحث في معرفة الآليات المناسبة الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة والحد منها، وهدف البحث بشكل رئيسي الى معرفة الآثار التي تترتب على الهجرة غير الشرعية اقتصادياً واجتماعياً، وقد أظهرت النتائج أن الهجرة تسببت في أثار سلبية للأفراد والمجتمعات وأنها ظاهرة عالمية قديمة ولأجل مكافحتها والحد منها يتطلب ذلك جهود مكثفة وتعاون دولي موحد بين الأطراف ذات العلاقة بموضوع الهجرة، وهناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية والصراعات بحيث أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور لآلاف المهاجرين، وقد أوصى البحث إلى إنشاء آلية دائمة للتقييم والرصد المستقل كجزء لا يتجزأ من سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الهجرة، والعمل على القضاء على الأسباب التي أدت إلى ظهور الهجرة غير الشرعية من قبل سلطات وحكومات الدول المصدرة للهجرة وعليها بتفعيل مؤسسات الدولة في جميع المجالات لدعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها.*

الكلمات الدالة *: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، المنفذ البري والبحري، دوافع الهجرة غير الشرعية وأسبابها .*

1.المقدمة

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثّل هاجساً مخيفاً يهدد سلامة الوطن و تشكل قضيتها أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، في كل بلدان العالم المصدرة والمستقبلة ودول العبور وتصيب العلاقات الدولية بالتصدع ، وتختلف أسباب الهجرة

اختلاف واضح سواء كانت تلك الهجرات طويلة أو قصيرة المسافة، المحصلة في نهاية كل الحالات هي تغيير الموطن الأصلي والاستقرار في إقليم المهجر وتظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها.

قدّرت "منظمة الهجرة الدولية" عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا، بحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2017 ، بنحو 416,556 شخص، رغم أنه من المرجح أن الرقم كان أعلى من ذلك. وطبقاً لمصادر منظمة الهجرة، فإن ما يربو على 60 % من المهاجرين في ليبيا ينتمون إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بينما قدِم 32 % منهم من بلدان الشمال الأفريقي، ونحو 7% من بلدان آسيوية وشرق أوسطية. ومن الصعب تقدير عدد من يحتاجون إلى الحماية الدولية من هؤلاء، ولكن "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" قد أعلنت عن تسجيل 44,306 أشخاص في ليبيا كلاجئين أو طالبي لجوء، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2017 . أما العدد الفعلي فقد يكون أكبر بكثير.(منظمة العفو الدولية،2017)

إن الحكومات الأوروبية، بتقديمها التدريب والمعدات والدعم المختلف الأشكال لتعزيز قدرات "خفر السواحل الليبي"، قد مكنت قوات خفر السواحل من اعتراض سبيل اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر، بما في ذلك في المياه الدولية، ،إلى ليبيا وإعادتهم ونقلهم ليودعوا في مراكز الاحتجاز، حيث من المؤكد تقريباً أن تتعرض حقوقهم للانتهاكات. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الحكومات، قد حيدت بعرقلتها مراقبة عمليات الإغاثة من جانب المنظمات غير الحكومية في عرض البحر، فاعلين ظلوا يقومون بعمل حيوي من أجل نقل من يتم إنقاذهم في عرض البحر إلى موانئ آمنة في إيطاليا.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد أفضى إلى هبوط عدد من يجتازون البحر، ابتداء من يوليو/تموز 2017 .فبينما بلغ العدد الإجمالي لمن وصلوا إلى إيطاليا عن طريق البحر في النصف الأول من 2017 ما مجموعه 83.754 شخصا بزيادة كبيرة عن الفترة نفسها من 2016 ،حيث تم تسجيل وصول 70.222 شخص ما بين يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني – لم يتجاوز عدد من وصلوا إلى إيطاليا ما بين يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني 2017 ما مجموعه 33.288 لاجئاً ومهاجرا، أي بنسبة تقل بنحو 67 % عن الفترة نفسها من 2016 ، وبينما حقق العدد الأقل من عمليات العبور فعلاً أحد الأهداف المعلنة للتعاون – ألا وهو تقليص عدد الوفيات في البحر المسجلة خلال تلك الفترة، إلا أنه ضيق من فرص سلوك الطريق البحري عبر المنطقة الوسطى للبحر المتوسط ، بما أدى إلى احتواء اللاجئين والمهاجرين في بلد يتعرضون فيه للانتهاكات والإساءات، وحيث تنعدم الفرص تماما أمامهم لطلب اللجوء (منظمة العفو الدولية، 2017)، من أجل ذلك انبثقت فكرة هذا البحث لمعرفة الآثار المترتبة علي الهجرة الإفريقية غير الشرعية.

2.أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في مدى تأثير هذه الظاهرة على العلاقات بين الدول التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية، فهذا البحث يقدم رؤية تحليلية وصفية لتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على علاقات بعض الدول فيما بينها.

3.مشكلة البحث

الهجرة لا يمكن وقفها على المدى القصير مهما كانت قوة الدولة، فهي تحتاج دراسات مكثفة وزمن راجح للوقوف على دوافعها واسبابها ومبرراتها ومن ثم كيفية التعامل معها، ومن هنا نطرح التساؤل ماهي الآليات المناسبة الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة والحد منها ؟

4.أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي على معرفة الاثار التي تترتب على الهجرة غير الشرعية اقتصاديا واجتماعيا.

5.منهجية البحث

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حتى نتمكن من وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحليل أسبابها ودوافعها والآثار الناجمة عنها، وأيضاً طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وواقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية، وأخيراً الجهود الدولية والمحلية المبذولة لمكافحة أو الحد من هذه الظاهرة، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

6. دراسات سابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية، ونظراً لأهمية الموضوع نشير إلى بعض منها:

- **دراسة د. امبارك ادريس طاهر الدغاري:**

دراسة تحمل عنوان " مخاطر الهجرة الغير شرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحته"، جامعة بنغازي- كلية التربية المرج- المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن- يوليو 2016،هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر التي يتعرض لها المهاجر منذ بداية الرحلة وحتى الوصول، مخاطر العبور عبر الصحراء بما فيها من خطر الموت جوعاً وعطشاً أو نهباً، إلى مخاطر دول العبور وما فيها من مخاطر النصب والنهب والوقوع بين أيدي رجال الأمن، وتنبع أهمية هذه الدراسة في البحث عن مشاكل ظاهرة نزوح بشري واسعة هرباً من شبح الحروب والصراعات والفقر والمجاعات والانعكاسات الناجمة عنها من الأهمية بمكان الكشف عن حقيقتها وفهم جذورها، وتنبع مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى الخطر الذي تحمله هذه الظاهرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وعلى السياسات المتخذة والممكن اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر.

حيث قد بذلت الجهود الدولية والمحلية لمكافحة هذه الظاهرة وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات الدولية لمناقشة الحلول اللازمة، وتم إنشاء منضمات عديدة خاصة بمكافحة الهجرة، أيضاً قامت بعض الدول المطلة على جنوب المتوسط بعسكرة الحدود وإنشاء أنظمة مراقبة كما فعلت إيطاليا وإسبانيا، وقد أوصت الدراسة بوضع سياسات وبرامج جادة لتوعية المهاجرين في المناطق الطاردة عن المخاطر التي قد يتعرضوا إليها عبر الصحراء أو دول العبور، ووضع أنظمة رقابة سواء عن طريق الأقمار الصناعية أو نقاط مراقبة جوية أو أرضية لمراقبة المعابر الصحراوية أو البحرية لمحاولة إيقاف هؤلاء المهاجرين أو انقاذهم، ووضع برامج تنموية للشباب ولذوي الكفاءات العلمية لتشجيعهم على البقاء في أوطانهم.

❖ **دراسة مُحَمَّد إِمُحَمَّد مُحَمَّد أبو زيد**

دراسة تحمل عنوان " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011-2017)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2019،هدفت هذه الدراسة لتحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها، والوقوف على المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه، وتدور مشكلة الدراسة حول الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، وذلك من انتشار معدل الجريمة والأوبئة والسرقة والخطف والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض التي لم تكن معروفة في المجتمع الليبي، وعلى المستوى الإقليمي يتعلق بصلات الدول الإقليمية مما تسبب لها من مشكلات بسبب الهجمات الإرهابية، وتفترض الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين، وتبرز الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضوعها والذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه ليس فقط الدولة الليبية وإنما الدول المجاورة لها ألا وهي مشكلة الهجرة غير الشرعية، والتي تؤثر سلباً على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتهدد استقرارها.

وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها: هناك انقسام سياسي داخلي يشكل حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، بسبب تدفق الهجرات غير الشرعية، وعدم قدرة أي من الأطراف السياسية على حسم الصراع للصالح العام، وهناك عدة دوافع وأسباب للهجرة غير الشرعية منها دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية لمكونات الأمن القومي مبادئ حاكمة من أبرزها الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج فقد أوصت على: ضرورة العمل على توفير الأمن القومي وتوفير وسائل العيش الكريم، ومواجهة الدوافع التي تسهم في ازدياد الهجرة غير الشرعية ورحيل الأفراد عن أوطانهم مثل تفعيل العناصر الأمنية على الحدود، والعمل على الالتزام بالمبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي الليبي من خلال حماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية، والسعي لإنجاح الحل السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

7. السياق العام لظاهرة الهجرة غير الشرعية

1.7 المقصود بظاهرة الهجرة غير الشرعية

تصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وتعرف الهجرة الشرعية بأنها: الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين وتعد سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لا تطلب تأشيرة دخول لمعظم مواطني الدول العربية .

أما الهجرة غير الشرعية فهي التي تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل، وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثراً بالهجرة غير الشرعية ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير شرعية كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود وهنالك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة، وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير شرعية ما قد يعرضهم لكثير من الأخطار كما هو حال المهاجرين غي الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.(نور و المبارك ، 2008، ص17).

2.7 أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تسعى غالبية حكومات الدول إلى القضاء عليها والتصدي لها خاصة بعد انتشار سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين يعملون على تجميع المهاجرين مقابل الحصول على مبالغ طائلة رغم عدم قانونية هذا السفر، وتعريض حياة المسافرين للخطر المؤكد حدوثه، لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حديثة العهد، بل بدأت منذ فترة الستينات في القرن الماضي، وهي ظاهرة تشكل جريمة على بلدان الدول الأوربية التي تعد المكان المناسب للمهاجرين لتلبية حاجاتهم والهروب من الفقر.

وقد شكلت عملية عدم ضبط الحدود البحرية والبرية لليبيا الممتدة على مساحة واسعة والقريبة من الشواطئ الأوروبية فرصة للمهاجرين غير الشرعيين في الهجرة لأوروبا، وقد كان لسقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011 مجالاً واسعاً لدخول ليبيا والانتقال إلى السواحل الإيطالية رغم الاتفاقية الموقعة بين ليبيا وإيطاليا والتي يتم بموجبها يجب إعادة المهاجرين إلى ليبيا، إلا أن انهيار النظام الليبي ساعد على ارتفاع موجات الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، كما أشار أبو خشيم للأسباب الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية أهم الأسباب التي أدجت إلى اندفاع المهاجرين إلى ليبيا والتي تعود للأسباب الآتية :

أولاً: الأسباب الاستراتيجية: تعد الأسباب الاستراتيجية المرتبطة بموقع ليبيا بمحاذاة السواحل الأوروبية والايطالية بشكل خاص أهم أسباب الهجرة غير الشرعية والموضحة بالأسباب الآتية:

1- قرب ليبيا من السواحل الإيطالية: حيث يمكن موقع ليبيا الاستراتيجي القريب من السواحل الايطالية المهاجرين غير الشرعيين من التوجه إلى ليبيا للانتقال إلى أوروبا.

2- الانفلات الأمني في ليبيا: حيث أن الفوضى الأمنية وعدم سيطرة الحكومة الليبية على حدودها شجع ذلك المهاجرين غير الشرعيين كمجال حيوي وغير منضبط المرور إلى ليبيا والانتقال إلى أوروبا.

3- غياب السلطة الليبية التي تطبق الأنظمة والقوانين شجع دخول المهاجرين ليبيا وسهولة الانتقال رغم صعوبة الرحلة التي تتعرض للقرصنة من قبل البحارة غير النظاميين والتي تسبب للكثير منهم الغرق والموت.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: تعد الأسباب الاجتماعية من الأسباب المهمة للهجرة غير الشرعية لليبيا، ويمكن حصرها كما يأتي :

1- الفقر والبطالة لدول العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا، فقد شكلت البطالة والفقر الاندفاع نحو البحث عن العمل لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

2- صعوبة الحياة في الدول المتخلفة وخاصة الدول الأفريقية، وذلك بسبب تراجع التنمية الاقتصادية بسبب الجفاف، وتدهور أساليب الزراعة، وفقدان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- النمو السكاني المضطرب، حيث تعيش الدول الأفريقية نمواً سكانياً غير منظم دفع بكثير من الشباب إلى البحث عن أعمال تقيهم خطر الفقر.

4- هجرة الشباب، تدفع الهجرة غير الشرعية بأغلبية شباب يملكون البنية الجسدية التي تجعلهم يصارعون العوائق والتحديات التي تشكلها أمواج البحار المميتة .

ثالثاً: الأسباب السياسية: ترتبط الأسباب السياسية بغياب المنظومة الديمقراطية المرتبطة بغياب المشاركة السياسية، وغياب الممارسة التشاركية للسلطة وذلك لغياب ممارسة عملية الانتخاب والانتقال السلمي للسلطة، فقد شكل الاضطهاد السياسي والتباين العرقي والطائفي أهم الأسباب السياسية لهجرة كثير من الشباب الأفارقة من بلدانهم، وهذه الأسباب والتي يمكن اختصارها كما يأتي :

1- الصراعات الداخلية: إن أغلب النسيج الاجتماعي لدول أفريقيا هو نسيج قبلي، مما يشكل مجالاً للصراع بين القبائل والبحث عن الأمن والسلام من خلال الهجرة إلى أوروبا.

2- الفوضى وعدم الأمان: إن انتشار الفوضى وانعدام الأمن وتفشي الفساد الاداري والمالي، وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على الحكم، وارتفاع نسبة الاعتقالات وارتفاع نسبة الثورات والانقلابات العسكرية، شكلت هذه الظروف أساساً دفعت بكثير من الناس إلى الفرار والهجرة وترك بلدانهم.

3- البحث عن الحرية: تعد الحرية من أهم متطلبات الإنسان ولو في ظل الفقر، فقد كان سبب بعض تحركات المواطنين هي البحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك للهروب من الاضطهادات التي يواجهونها من أنظمتهم، وخاصة الاقليات العرقية والدينية والفكرية، وعدم السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية، هذه الأسباب أدت إلى الهجرة غير الشرعية.

ويمكن القول إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحولت إلى مشكلة دولية وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، حيث أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، لذلك يحتاج الأمر إلى إيجاد حلول لملف الهجرة السرية.(أبو زيد،2019، ص 26-32).

3.7 انعكاسات الهجرة غير الشرعية

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها، أو دولة معينة، بل إنها تعدت ذلك بكثير، إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره والأخص الدول الأفريقية المغاربية والأوروبية، حيث إن هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة ومنها دول طريق عبور، ومنها الدول المعنية بالهجرة، أي التي يرغب في الهجرة إليها، وعليه سوف يتم تناول الانعكاسات للهجرة غير الشرعية من حيث المخاطر والآثار:(فكرون و الجد،2017، ص137-139)

أولاً: المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية

لوحظ خلال هذه الفترة أن الآلاف من مختلف الجنسيات تتواجد في دول العبور، وبتواجدها هذا تعمل في المزارع والمصانع ومختلف النشاطات الأخرى كعمال، وبدخولهم لأراضي دول العبور وبطريقة غير قانونية، في هذه الحالة فإنهم لا يخلون من عدة مخاطر سلبية منها صحية وأمنية، وغيرها من المخاطر على دول العبور والدول المعنية بالهجرة، هذه المخاطر يمكن توضيحها في الآتي:

1- **المخاطر السياسية والأمنية:** للهجرة غير الشرعية أخطار ناجمة عنها، والتي تتمثل في تهريب أشخاص هاربين من القانون، وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية، بالإضافة إلى وجود عناصر في دول العبور مثلاً هو أصلاً جواسيس يعملون لصالح دولهم، ولكن في الظاهر هو مجرد عامل، والبعض من المهاجرين بطرق غير شرعية يسعون لتدمير أو وضع خطط لخلق نزاع في نظام قائم في دولة ما من دول العبور أو الدول المستهدفة بالهجرة.

2- **المخاطر الصحية والاجتماعية:** في الغالب يترتب على دخول المهاجرين غير الشرعيين أخطار صحية، وذلك لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والمتوطنة، والتحصين والتطعيم ضد هذه الأمراض المعدية والمزمنة، وعن طريق الدراسات والأبحاث الطبية اتضح أن أغلب المهاجرين بصورة غير شرعية يكونون مصابين بهذه الأمراض، والخطير هنا أن هذه الفئة من المهاجرين نجدهم في داخل المجتمعات والقرى، وأحياناً نجدهم حتى في المطاعم، والمخابز، والمزارع، وغيرها، وهنا يتم نقل هذه الأمراض المعدية من شخص إلى آخر حتى عن طريق السلع والخدمات.

ثانياً: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

منذ بداية القرن العشرين تشهد دول الجنوب هجرة أفريقية غير شرعية واسعة المدى، فهذه الهجرة تواصل حركتها من مصدرها ومروراً بدول العبور إن وجدت، ووصولاً إلى أوروبا، ولهذه الهجرة أثار واسعة منها :

1- **الآثار الاجتماعية:** للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يتعرض للموت في البحر، فمن أحد تلك الآثار الاجتماعية التفكك الأسري والاجتماعي، حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في البلاد الأم تفككاً أسرياً إذ يترك

أسرته وأهله وذويه، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابط اجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنساني.

2- **الآثار الاقتصادية**: للهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول النامية والتي لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، مما تؤدي إلى نقص في اليد العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية، بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلية، في هذه الحالة يؤدي المهاجر إلى توفير اليد العاملة لهذه الدولة بشكل فعلي، حيث يقول بعض الباحثين ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل .

3- **الآثار السياسية والأمنية**:ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسن النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دون ما سبب أو محاكمة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة، فهذه الظاهرة تتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون المتعارف عليه بين الدول، فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على كامل دول العبور وك1لك دول الوصول، وما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية، لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات.

4- **الآثار الصحية**: للهجرة غير الشرعية آثار صحية يحملها المهاجر خلال هجرته، حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال الرحلة، وأنه منهم من يحمل أمراضاً مستوطنة مثل: الملاريا، والتهاب الكبد، وفقدان المناعة المكتسبة(الإيدز) وغيرها، وهذه الأمراض معدية وصعبة العلاج، وخطيرة وسهلة الانتشار، فإذا كان من ضمن المهاجرين شخص مصاب أصبح الجميع مهدداً بالإصابة بهذا المرض بما في ذلك رجال الأمن الذين يتعاملون معهم لو عثروا عليهم.

8.طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في ليبيا

1.8طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية

قد يتخذ المهاجر غير الشرعي عدة سبل ومنافذ للوصول إلى هدفه، فمنهم من يتخذ المسلك البري عبر الجبال والوديان أو الصحاري الشاسعة هروباً من نقاط المراقبة، وهناك من يختار المنفذ البحري والشواطئ للوصول إلى نقطة من السواحل الأوروبية ثم يواصل رحلته فيما بعد.(بن عزيز،2017-2018، ص 44-48)

النوع الأول : المنافذ البحرية

المنافذ البحرية تعد من أبرز وأكثر المنافذ استعمالاً وهذا راجع إلى القرب الساحلي لدول الشمال الأفريقي مع الدول الأوروبية، فضلاً عن طول الساحل المغاربي وتوفره على العديد من الشواطئ والموانئ جعله قبلة الشباب الراغب

في الهجرة غير الشرعية فضلاً عن انعدام أجهزة الرقابة المتطورة كالكاميرات وأجهزة الإنذار، فمنهم من يستعمل القوارب والعوامات للركوب في البواخر المتواجدة في عرض البحر أو المرور مباشرة إلى دولة المقصد.

النوع الثاني : المنافذ البرية

المسالك البرية كانت أكثر المسالك استخداما من قبل المهاجرين غير الشرعيين بعد المنافذ البحرية، وتتم عادة عن طريق الشمال إلى ليبيا أو الأردن فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض الأبيض المتوسط مثل مالطا واليونان وإيطاليا أما عن طريق الأردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص وتركيا، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة زيادة التدفقات البشرية من الجنوب (السودان- نيجيريا- الصومال- اثيوبيا) إلى الشمال، وذلك من خلال ضبط الكثير منهم من قبل الأمن، باعتبار مصر هي دولة عبور تمهيداً للمرور بطريقة غير شرعية اما إلى الدول الأوروبية، أما بالنسبة للجانب الليبي فعمليات التسلل اما فرادي أو جماعات فتتم اما ترجلاً على اجناب منفذ سلوم البري، اي يقوم سماسرة التهريب بتجميع زبائنهم وأكثرهم مصريين ونقلهم من مصر إلى مدينة السلوم تمهيداً لنقلهم عبر الساحل بإحدى العوامات إلى أحد سواحل الدول الأوروبية .

2.8 الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا

لا يوجد شك في أن التدهور السريع للوضع في ليبيا سنة 2011 أدى إلى تفاقم ظروف الإقامة والأمن بالنسبة إلى كامل الأهالي المدنيين، وبالخصوص المقيمين الأجانب الذين توافدوا بعدد كبير منذ بداية الألفية الحالية التي عرفت فيها البلاد تطوراً اقتصادياً ملحوظاً، فمع الحرب التي شهدتها ليبيا في بداية 2011 بلغ عدد الأشخاص الذين تركوا البلاد ما يزيد عن 750 ألفً، في اتجاه بلدانهم الأصلية أو بلد ثالث، ومع نهاية التدخل العسكري الدولي والانخفاض التدريجي لحدة النزاع الداخلي في البلاد، بداية مع سنة 2012 عاد تدفق الهجرة أكثر نحو ليبيا سواء أشخاص خرجوا من البلاد في الأشهر السابقة وعادوا إليها لمواصلة العمل فيها، أو من مهاجرين جدد ليست لهم تجربة سابقة في سوق العمل بليبيا، وحسب المعطيات المجمعة والمحللة في دراسة (مجلس اللجوء الدانماركي) في سنة 2014 شمل نموذجاً من حوالي ألف مهاجر مقيمين في طرابلس وسبها جاؤوا منذ ما لا يزيد عن خمس سنوات، صرح معظم المستجوبين بأنهم " يريدون العمل وتحسين ظروف عيشهم في ليبيا " وبخصوص الآفاق المستقبلية صرح أقل من 15% فقط، وهو في معظمهم إريتريون وصوماليون وسوريون، بأنهم يريدون مواصلة الرحلة نحو أوروبا، والاقتصاد الليبي مع ارتباطه دائما بدائرة الاقتصاد الحربي، لا يزال يمثل بالفعل سوقاً هاماً للشغل مع أرقام حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تشير إلى نمو اقتصادي في النصف الأول من سنة 2012 بي 116%، تبقى أوروبا في نهاية الأمر بالرغم من رؤية قائمة على المركزية هدفاً لجزء ضئيل نسبياً من المهاجرين الذين يقصدون ليبيا.(شئون ليبية، 2016، ص 49-51)

وفي حين قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا صدر في 27 فبراير 2018، أن نحو 704 آلاف و 142 مهاجراً وصلوا إلى ليبيا من 40 دولة أفريقية، وكانت الدول الخمس الأعلى تمثيلاً بين المهاجرين هي: النيجر ومصر وتشاد والسودان وغانا على الترتيب، وتمثل مجتمعة ما نسبته 66% من إجمالي المهاجرين في ليبيا يقطنون في 99 بلدية و 551 محلة، وجاء في التقرير أن

73% من مهاجري دول جنوب الصحراء الكبرى يقيمون في غرب ليبيا، في حين يقطن 17% في المناطق الجنوبية، و10% في المناطق الشرقية، توزع هؤلاء المهاجرون بحسب المناطق والبلديات وحصلت العاصمة طرابلس على العدد الأكبر منهم، إذ تؤوي 154 ألفاً و 810 مهاجرين أي ما يعادل 22% من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا في حين جاءت مدينة الخمس والبلديات المجاورة في المرتبة الثانية إذ يقطن بها 93 ألفاً و 564 مهاجراً أي نحو 13% من الإجمالي ثم تليها مصراته في المرتبة الثالثة إذ يوجد فيها 88 ألفاً و 789 مهاجراً ثم مدينة اجدابيا بواقع 63 ألفاً و572 مهاجرا والجبل الغربي بنحو 55 ألفاً و27 مهاجراً والزاوية بواقع 33 ألفاً و 228 مهاجراً وسبها بواقع 31 ألفاً و 100 مهاجر، وذكرت المنظمة أن 92% من المهاجرين أي ما يعادل 650 ألفاً و 73 مهاجراً يفدون من 31 دولة أفريقية، في حين أن 53 ألفاً و 987 مهاجراً أي نحو 8% من المهاجرين من دول الشرق الأوسط وآسيا وهي بنغلادش ب 35 ألفاً و 976 مهاجراً وسوريا بنحو 11 ألفاً و 695 مهاجراً، وفلسطين في المرتبة الثالثة بثلاثة آلاف و 131 مهاجراً وأشار التقرير إلى أن 74% من مهاجري آسيا في ليبيا يقيمون في المناطق الغربية في حين يقيم 25% في الشرق و 1% في الجنوب.(حسين،2018، ص 2)

3.8 الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

خلال الثماني السنوات الماضية في ليبيا، طفت على السطح مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبالأخص إلى السواحل الإيطالية حيث تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من ليبيا وحدها بـ 1.5 مليون مهاجر، معظمهم من دول الشمال الأفريقي فضلاً عن الدول الأفريقية الأخرى لا سيما الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا، ورغم أن السلطات الليبية لم تنفي وجود عصابات تهريب على أراضيها ولم تحاول أن تقلل من خطورتها في وقت تواصل فيه معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستغلال أراضيها لهذا الغرض، فإنها تؤكد على أن ليبيا تدفع ثمن التردي الأمني في المنطقة عموماً، حيث كشفت تقارير المنظمات الدولية المختلفة المعنية بالهجرة انخفاضاً ملحوظاً في وصول أعداد المهاجرين إلى أوروبا خلال عام 2018.(تراجع مؤشرات الهجرة من ليبيا، بوابة أفريقيا الإخبارية، www.afrigatenews.net)

منذ صدور التقريرين*،مازال الرجال والنساء والأطفال يلقون حتفهم أو يختفون في عرض البحر وهم في الطريق إلى أوروبا وحتى 31 أغسطس 2017،سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وقوع أكثر من 2410من حالات الوفاة والاختفاء في البحر الأبيض المتوسط ووصول 123994 وافداً إلى أوروبا عن طريق البحر في عام 2017، ولا يزال ما يسمى "مسار وسط البحر الأبيض المتوسط" الذي يربط بين ليبيا وإيطاليا يمثل مسار الهجرة إلى أوروبا الأكثر نشاطاً، وفي عام 2016 سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من 181550 شخص إلى إيطاليا عن طريق البحر، 90% منهم قادمون من ليبيا وحتى

*- تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الأمن (أ- تقرير 15 من قرار مجلس الأمن 2016 التي طلب فيها المجلس إلى أن أقدم تقريراً عن تنفيذ القرار، لا سيما تنفيذ الفقرة 7 منه. ب- ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت منذ صدور التقرير السابق 2016 وحتى 2017، وتستند المعلومات والملاحظات الواردة هنا إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، وقد جرت أيضاً استشارة منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2011.)

31 أغسطس 2017 وصل إلى إيطاليا في عام 2017 نحو 99105 أشخاص أغلبهم من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد أفادت عملية الاتحاد الأوروبي البحرية العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط، عملية صوفيا بأنها أنقذت منذ بداية ولايتها في يونيو 2015 وحتى 31 أغسطس 2017 ما عدده 39818 شخصاً في الجزء الجنوبي من وسط البحر الأبيض المتوسط، وتقدر العملية أن ما يقارب من 140210 أشخاص قد انقذتهم سفن عدة في وسط البحر الأبيض المتوسط منذ أكتوبر 2016، ووفقاً لعملية صوفيا أجرت سفن تابعة لمنظمات غير حكومية دولية عمليات بحث وإنقاذ في المنطقة البحرية المتاحة مباشرة للمياه الإقليمية الليبية أي على بعد 12 ميل بحريا من الشواطئ الليبية، وحتى 19 يوليو 2017 تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن 11122 شخصاً جرى اعتراضهم وإنقاذهم على أيدي خفر السواحل الليبي وعمليات الأمن الساحلي والصيادين في عام 2017، في حين استخرجت من البحر على طول السواحل الليبية جثامين 348 شخصاً، ويعزى الجانب الأكبر من خسائر الأرواح في عرض البحر إلى استخدام المهربين سفناً غير صالحة للإبحار تكتظ بالركاب ولا تتوافر لها القدرة على الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، وفي القرار 2016 أقر مجلس الأمن بأنه قد يكون ضمن المهاجرين الذين يجري تهريبهم عبر البحر الأبيض المتوسط لا سيما قبالة الساحل الليبي، أشخاص ينطبق عليهم تعريف اللاجئ بموجب الاتفاقية بمركز اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها لعام 1967.(تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2016، 2017، ص 1-3)

ففي سبتمبر 2018، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن 78.372 ألف لاجئ وصلوا إلى أوروبا عبر البحر منذ بداية العام، فيما لقى 1728 حتفهم في البحر أثناء محاولتهم الفرار في مراكب متهالكة وأضافت المنظمة أن 20.859 ألف مهاجر وصلوا إلى إيطاليا هذا العام، وكانت نقطة انطلاقهم من ليبيا وهو عدد أقل من الفترة نفسها عام 2017 بنحو 79.7% مشيرة إلى أن ذلك العدد هو الأقل من 2014، كما أنه أقل من الوافدين الذين سجلتهم السلطات الإيطالية خلال أشهر فردية على مدار السنوات الخمس الماضية، وفي الفترة الممتدة بين يناير 2017 و30 سبتمبر 2018 اعترض خفر السواحل الليبي أو أنقذ أكثر من 29 ألف مهاجر، وفي هذا السياق قال الناطق باسم القوات البحرية أيوب قاسم إن انخفاض أرقام المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا لا يرجع للضبطيات بل إلى عدد الواصلين إلى أوروبا وضحايا البحر، ومن جانب آخر أفاد وزير الداخلية الإيطالي السابق ماركو مينيتي، بأن تدفقات الهجرة من ليبيا تقلصت بنسبة 85% منذ شهر مايو الماضي 2018، وأشار مينيتي إلى أن الانخفاض الكبير في تدفقات الهجرة نتيجة حققتها إيطاليا مشيراً إلى أن هذه المعطيات لا تقبل الجدل، ويرى مراقبون أن انهيار مسار الوصول عبر البحر المتوسط تجاه إيطاليا يعد أهم الأسباب لتراجع الهجرة عبر ليبيا، إضافة إلى سياسة الموانئ المغلقة الحالية التي اعتمدتها حكومة الائتلاف اليميني الحاكم في إيطاليا بدأت تؤتي أكلها، إذ تسبب تشديد إيطاليا سياستها في مجال الهجرة مع اتباع دول أوروبية أخرى نهج الموانئ المغلقة في وجه سفن الإغاثة المحملة بالمهاجرين القادمين من سواحل ليبيا في تغيير مسارات الانطلاق الرئيسية من الجزائر والمغرب.(تراجع مؤشرات الهجرة من ليبيا، بوابة أفريقيا الإخبارية، www.afrigatenews.net)

9.واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية

تحتل قضية الهجرة، مكانا بارزا في العلاقة بين البلدان المتقدمة والأخرى النامية فيها، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة. كما تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي .

لقد شكلت ثورات الربيع العربي أهم الأسباب في انهيار الأمن الليبي، بحيث إن اضطراب الوضع الأمني في المنطقة الحدودية بين ليبيا وتونس أدى إلى تشكيل شبكات التهريب، ودخول المقاتلين الى الاراضي الليبية، وزيادة المنافسة بين شبكات التهريب الناشطة المدعومة من القبائل أوت لك التي تتلقى الدعم من المجموعات المسلحة للسيطرة على الموارد، ادى ذلك كله الى انهيار الأمن القومي الليبي، فرضت الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، فعلى سبيل المثال تشير كثير من التقارير الصحفية إلى ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية خلال العام 2016 حيث تصل أرباحها إلى مالا يقل عن 30ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، إذ يحصل المهرب على مئة جنيه إسترليني عن كل مهاجر مقابل عبوره نقاط التفتيش التي تقيمها المجموعات المسلحة المختلفة على طول الطريق من سبها حتى منطقة بني وليد، وينقل نحو 75 مهاجراً كل اسبوع : أي أنه يحصل على نحو 7.5 ألف جنيه إسترليني أسبوعيا لتوصيل المهاجرين إلى السواحل.(أبوزيد،2019، ص 52-60)

على المستوى الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي من الأسباب المهمة الدافعة لأقدام الافراد على الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل، وساعيا وراء تحسين أوضاعه المادية والمعيشية لهم ولأسرهم. فلم يعد الفقر والاحتياج والبطالة المتفشية يقبلها الشاب في أوطانها في هذا العصر لذا تسعى دون النظر الى العواقب إلى التخلع من اعبائها في خارج أوطانها ولو كانت الهجرة الى الوطن الجديد بصورة غير شرعية.(أبو خشيم، وآخرون، 2014، ص 78-92)

خسرت الدولة الليبية كثيراً من مستحقات المهاجرين سواء كانت رسوم جمركية أم رسوم دخول تبلغ ملايين الدولارات ذهبت للخلايا المهربة التي استغلت الحدود الليبية لحسابها الخاص، حيث تحصل المجموعات المسلحة على مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش.

ارتفاع نسبة البطالة للسكان الليبيين المحليين، حيث انخرط اغلب سكان ليبيا في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات للموظفين بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة.

حيث يؤكد هذا المحور على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية الاقتصادية لليبيا. وفي ظل الفوضى والانفلات الأمني، فإن الدولة الليبية تخسر الكثير من رسوم دخول الإفراد ، ورسوم الجمارك، مما يعني ذلك انها ستخسر الكثير من الرسوم والتي تعد مردوداً اقتصادي للدولة بسب عدم ضبط الحدود.(أبو زيد، 2019، ص48)

- **على المستوى الاجتماعي**

- المركز الاجتماعي كان في السابق يمكن تحقيقه من خلال التحصيل الدراسي والحصول على شهادة جامعية أو مهنية غير أن الشباب ي يعد اليوم يتجه إلى التعليم على أنه مسلك للحصول على عمل أو الخلاص من الفقر ولا هي وسيلة للرقي الاجتماعي، بل أصبح يتحقق، حسب رأيهم، بوسائل أخرى بعيدا عن التعليم، وهذا التغيير الملحوظ على المهاجرين يكرس لدي الشباب فكرة المغادرة على اعتبار أن سبيل الهجرة يُعد لديهم الطريقة المثالية لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقها في مجتمعهم، لذلك يصاحب المهاجر نموذجا يسعى إلى محاكاته الاخرين من اقرانهم أو أصدقائهم واقاربهم، الأمر الذي جعل الهجرة غير الشرعية السبيل الوحيد لتحقيق الرقي الاجتماعي، والحل لكثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية التي لا تنتهي، ومن ذلك نجد أن "بعض البحوث الميدانية على المهاجرين تؤكد أن المشاكل العائلية والاجتماعية كانت سببا آخر لقيام الهجرة .(أبو خشيم، وآخرون، 2014، ص85)
- لقد شكلت عملية ارتفاع نسبة الجريمة أحد الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الليبي، فقد كان كثير من الهاربين والذين دخلوا بشكل مهاجرين غير شرعيين هم أصحاب سوابق في الإجرام ا والقتل والسرقات مما شكل ذلك اثراً اجتماعياً أ نفسياً سيئاً على المجتمع الليبي. وتقع ليبيا في مؤشرات معدل الجريمة المركز الثالث عربيا والمركز الـ 27 عالميا.(أبو زيد، 2019، ص84)

- **على المستوى السياسي**

يعتبر الجانب السياسي من اهم الجوانب المؤثرة والدافعة الى الهجرة وخاصة غير الشرعية منها وقد أشار الى ذلك عدد من الباحثين والمفكرين مؤكدين على أنّ كثرة النزاعات والاضطرابات السياسية الداخلية هي من الاسباب المباشرة للهجرة لأنها كما ذكرنا فيما تقدم تلعب دورا خطيرا في دفع المواطن للإحساس بالحيف والظلم وغمط الحقوق واهدار كرامته الانسانية مما يحفزه الى الهجرة من وطنه الاصلي ولو بصورة غير شرعية مفضلة ان يتحمل المشاق والصعاب خلال رحلته على البقاء في وطنه وهو مهدور الكرامة ولا يجد لقمة عيش كريم .(أبو خشيم، وآخرون، 2014، ص83)

لقد أدت الفوضى على الحدود الليبية الى ممارسة الأعمال غير المشروعة مثل تهريب البشر، وتهريب المخدرات من غرب إفريقيا، وتهريب الأشخاص والبضائع إلى أوروبا، بحيث انتهكت كل قوانين الهجرة، وأصبحت الحدود الليبية غير منضبطة، مما عزز ذلك دخول مهاجرين قادمين من النيجر وغرب إفريقيا، ومن تشاد، ومن السودان وشرق إفريقيا لتكون ليبيا مسرح اً للمهاجرين غير الشرعيين.(أبو زيد، 2019، ص59)

- **على المستوى الأمني**

يشكل هاجس الامن المشكلة الاكبر والاخطر كلها ، حيث تزيد الظاهرة من حدة معدلات الجريمة وتنوعها وتزيد من خطورتها عند عدم التعرف على هوية مرتكبها . فقد تساعد الهجرة غير الشرعية في زعزعة امن الدول، كما تؤدي الى ظهور الافكار المتطرفة ، وغير ذلك من الجرائم التي يرتكبها المهاجر غير الشرعي كالسرقة وغيرها. (بركان، فايزة ،2016، ص59)

كما ان إن انتشار الفوضى، وانعدام الأمن، وتفشي الفساد الاداري والمالي، وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على الحكم. وارتفاع نسبة الاعتقالات، وارتفاع نسبة الثورات والانقلابات العسكرية، شكلت هذه الظروف أساسا دفعت بكثير من الناس الى الفرار والهجرة وترك بلدانهم. (أبو زيد، 2019، ص31)

10. سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي والوطني

لقد أصبحت الدول التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيين تحت وطأة مشكلة حقيقية بحاجة إلى معالجة، خاصة إذا علمنا إن هذه الدول في معالجتها لهذه المشكلة يجب أن تراعي وتوازن بين الاعتبارات الإنسانية والحفاظ على كيانها عند التعامل مع قضية المهاجرين غير الشرعيين، ومما زاد الأمر تعقيداً على حكومات هذه الدول تنامي ردود الأفعال الشعبية والرسمية على أراضيها إما ضد الهجرة غير الشرعية وضرورة مواجهتها بكل قوة من ناحية، أو تسوية أوضاعهم من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك تم تكثيف الجهود الدولية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعرفت ليبيا الهجرة غير الشرعية منذ مدة من الزمن وذلك نظراً لطول حدودها المشتركة مع الدول الأفريقية ولكبر مساحتها ولقربها من أوروبا، مما جعل منها بلد عبور حيث يتوافد على أراضيها عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا.

1.10الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في اتجاه ظاهرة الهجرة بشكل عام والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، غير أن الدول الغنية وهي المستقبلة للهجرة بطبيعة الحال ما زالت تتخذ من الاجراءات وتسن من التشريعات ما تحاول به الوقوف في وجه الظاهرة، وتؤكد كل الدراسات في هذا المجال أن ذلك لن يضر فحسب بالاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية التي ستواجهها هذه الدول في المستقبل، بل أنها ستضاعف من أعداد هؤلاء المجبرين على الهجرة وستدفعهم إلى اجتياز محاولات التسلل بشتى الطرق غير الشرعية مما يعرضهم كثيراً لمخاطر الموت على متن القوارب وفي الشاحنات والقطارات والطائرات.

وسنعرض هنا لنماذج من جهود الدول الغنية (المستقبلة للهجرة) على المستوى الأحادي والمستوى الإقليمي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تنم عن اهتمام بالجوانب الأمنية دون اكتراث بالجوانب الأخرى للظاهرة.

أولاً: المعاهدات والوثائق الدولية والاقليمية

1- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو(المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)

أعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون في 15 نوفمبر 200 وتشير أحكام البروتوكول في المادة (2) لأغراض هذا البروتوكول وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين، وقد أوضحت المادة (3) من البروتوكول ما يقصد بتعبير" تهريب المهاجرين " وهو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الوافدين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة

أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، ويقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة، وينطبق هذا البروتوكول باستثناء ما ينص عليه خلافاً لذلك " على منع الأفعال المجرمة وفقاً للمادة (6) من هذا البروتوكول والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها، حيثما تكون تلك الجرائم ذات طابع غير وطني وتكون ضالعة فيها "جماعة إجرامية منظمة وكذلك على حماية حقوق الأشخاص الذين يكونون هدفاً لتلك الجرائم.

وقد أشارت المادة (6) من البروتوكول على الآتي:

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:

أ- تهريب المهاجرين.

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة، وتدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج- تمكين شخص ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب).

وفي المادة (18) أكد البروتوكول على ضرورة إعادة المهاجرين المهربين والتي تنص على:

"توافق كل دولة طرف على أن تيسر وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول، إعادة الشخص الذي يكون هدفاً للسلوك المبين في المادة (6) من هذا البروتوكول والتي هو من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته".

2- اتفاقية شينجين Schengen

تم التوقيع على اتفاقية شينجين في لكسمبورج عام 1985 من عدد 30 دولة معظمها دول في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى غير أعضاء " ايسلندا والنرويج وسويسرا " وتشارك المملكة المتحدة وايرلندا فقط في إجراءات التعاون الأمني وليس في إجراءات التحكم المشترك في الحدود وإجراءات الفيزا، كما أن ليس كل دولة عضو في الاتفاقية، فبعض هذه الدول انضمت إلى الاتفاقية ولكنها حددت مواعيد مستقبلية لبدء التنفيذ مثل سويسرا التي ستبدأ التنفيذ في عام 2008 ويرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية الى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية وظهور الحاجة الى إزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات والمواطنين بين الدول المتجاورة.

وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها بعضاً عبر ما يسمى بنظام شنجن المعلوماتي، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك.

وقد أفاد هذا النظام الدول الأعضاء به في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى

دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد، هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) وهي الجهاز المسئول عن الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي، وبالتالي يتم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

3- بيان الرباط 2006

في 2006/7/13 طلبت نحو 60 دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشئون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية تسريب القلق للمفوضية حيث غالباً ما يمتزج اللاجئين مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صدق عليه 57 وزيراً (30 من الدول الأوروبية و 27 من الدول الأفريقية) في العاصمة المغربية الرباط، أتفق فيه على التعاون والمسئولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، وقد التزمت الدول بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة وعملية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين.

كما أقر بان الرباط بحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل المؤلفة من 10 نقاط والتي وضعها السامي لشئون اللاجئين _ أنطونيو غوتيرس) ، وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير المشروعة وفي الوقت نفسه حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية، وسيلتقي الموقعون علي بيان الرباط بعد 4 سنوات لمراجعة التقدم المحرز في الخطة.

هذا وقد صرح فرانكو فراتيني مفوض الاتحاد الأوروبي لشئون العدل أن على المؤتمرين محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضاً الدول الأفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون أو يعبرونها إلى أوروبا إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمر لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد على ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة لهم.(الشيشيني،2010، ص 12-14)

ثانياً: دور المنظمات واللجان الدولية

- **الأمم المتحدة** : يتلخص موقف المنظمة الدولية للأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

- إن من أكبر التحديات التي ستواجهها الدول الغنية في السنوات والعقود التالية سيتمثل في الطريقة التي تدير بها الهجرة.
- إن التشدد في إجراءات مقاومة الهجرة سيزيد من محاولات الهجرة غير الشرعية على المدى البعيد.
- إن الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، تتطلب تعاون الدول وبخاصة في مواجهة مهربي البشر، مع توفير قنوات للهجرة الشرعية للاستفادة منها، مع تأمين حقوق الإنسان للمهاجرين في الوقت نفسه.

- تفعيل دور " اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية " للمساعدة في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع.
- السعي الجدي نحو وضع استراتيجية واسعة الخيال لإدماج المهاجرين ليكونوا مبعث إثراء للدولة بدلاً من أن يكونوا مصدراً لزعزعة استقرارها.
- إن الهجرة الدولية المسنودة بسياسات سليمة، يمكن أن تكون لها فائدة جمة بالنسبة للتنمية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون والبلدان التي يصلون إليها، لكن هذه الفوائد مرهونة باحترام حقوق المهاجرين أنفسهم وصونها.

– **المؤتمرات والندوات العالمية المعنية بالهجرة الدولية** : شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين نهضة دولية في اتجاه الاهتمام بمشكلة الهجرة واللاجئين، وتمثل ذلك في عقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي تناولت الجوانب المختلفة لمشكلة الهجرة، ومن ذلك:

- الحوار رفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والذي عقد في نيويورك (15 سبتمبر 2005م) وجاء في بيانه الختامي أولاً– أن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة متنامية ومكوناً رئيسيا من مكونات التنمية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ثانياً– أن الهجرة الدولية يمكن أن تشكل قوة إيجابية لتحقيق التنمية في البلدان الأصلية وبلدان المهجر، شريطة أن تكون مدعومة بمجموعة مناسبة من السياسات، ثالثً– أنه من المهم أن نعزز التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية على الصعيد الثنائي، والصعيدين الإقليمي والعالمي.
- مبادرة برن : تبنت الحكومة السويسرية هذه المبادرة عام 2001 من أجل خلق حوار تطوير إدارة أكثر فاعلية للهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي، وفي يوليو 2003 تم عرض جدول أعمال دولي لإدارة الهجرة يشمل :
  - مجموعة التفاهمات المشتركة والمبادئ الأساسية.
  - مجموعة الممارسات الفعالة المستمدة من خبرة الحكومات.

– **منظمة العمل الدولية** : صدر عن المنظمة عدد من الاتفاقيات والمبادئ الخاصة بحق العمل والعمال، ومن ذلك :

- اتفاقية " الهجرة من أجل العمل " 1949م، والاتفاقية المكملة لها عام 1975م، وخصصت الأخيرة مكافحة دخول العمالة المهاجرة بصورة غير شرعية، وتجريم الشبكات أو الأشخاص الذين يتورطون في إدخال العمالة، والمساواة في الحقوق بين العمالة الوطنية والوافدة.
- اتفاقية القضاء على العمل الجبري (السخرة) 1957م، ويلاحظ أن كل الاتفاقيات السابقة لم يصدق عليها سوى عدد قليل من الدول الأعضاء مما يفقدها فعاليتها، مما حدا بالمنظمة إلى صياغة الإطار العام متعدد الأطراف لهجرة العمالة، وهو ما يعرف ب " المبادئ والقواعد غير الملزمة من أجل اقتراب حقوقي لقضية هجرة العمالة " 2005م.

– **اللجنة العالمية للهجرة الدولية** : هي لجنة خاصة مؤقتة (18 شهرا) كونها السكرتير العام للأمم المتحدة بهدف جمع المناقشات المحلية المتناثرة حول الهجرة، واقتراح سياسات للهجرة، وقد أصدرت اللجنة تقريرها في 5 أكتوبر 2005م،الذي تضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها وتحليلها للقضايا الرئيسية للهجرة، مؤكداً على أن الهجرة

وسياساتها يجب أن تقوم على أهداف ورؤى مشتركة، واقترحت إطاراً شاملاً للعمل الدولي يؤسس على ستة مبادئ للعمل وعدد من التوصيات ذات العلاقة حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي التي تتجه نحو العولمة والهجرة والتنمية والهجرة غير القانونية والمهاجرين في المجتمع، وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة.

[المبادئ الستة] :

1- أن يكون باستطاعة الأفراد الهجرة طواعية وليس بسبب الحاجة، وأن يتم ذلك بأسلوب آمن وقانوني، حيث يوجد تقدير وحاجة إلى مهاراتهم.

2- يجب الاعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر وتقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الدولية.

3- مع الاعتراف بحق الدول في أن تقرر من تسمح له ومن لا تسمح له بدخول أراضيها، فإنه يجب عليها التعاون فيما بينها في محاولة للحد من الهجرة غير القانونية، وعليها في الوقت نفسه أن تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين احتراماً كاملاً والسماح بدخول الذين يعودون إلى أوطانهم.

4- يجب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة دمجاً فعالاً في المجتمعات التي استوطنوا فيها وتقوية التنوع والتماسك الاجتماعي.

5- يجب أن يعرف المهاجرون حقوقهم واحترام التزاماتهم القانونية، ويجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان الذي يغطي المهاجرين الدوليين بصورة أكثر فعالة، لتحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة للمهاجرين.

6- يجب تعزيز سياسات الهجرة بما يجعلها أكثر اتساقاً، وكذلك تعزيز الامكانيات على المستوى الوطني من خلال توفيق التعاون على المستوى الإقليمي، وتنظيم حوار ومشاورات أكثر فعالية بين الحكومات والمنظمات الدولية.

- **منظمة العفو الدولية** : وضعت المنظمة مشكلة الهجرة وما يلاقيه المهاجرون من صنوف العذاب والمخاطر ضمن اهتماماتها الواسعة، فأصدرت في عام 2004 تقريراً تحت عنوان " من أجل برنامج عمل دولي لحقوق الإنسان- تعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين "، وقد نبهت المنظمة في هذا التقرير إلى اتجاه كثير من السياسيين نحو إذكاء مخاوف الشعوب من تهديد هويتها أو أساليب حياتها بسبب تزايد موجات الهجرة مما يخلق الكراهية ونزعات العنصرية ضد المهاجرين، مؤكدة على أنه مهما كانت محاولات السياسيين، فإن الواقع يقول إن المهاجرين سوف يواصلون عبور الحدود بصورة قانونية أو غير قانونية.

كما تصدت المنظمة لمحاولات بعض الدول (المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ..) لإنشاء آليات (مراكز إيواء) خارج حدود الدولة يحجز بها طالبي اللجوء، ريثما يتم البث في طلباتهم، وكان الاقتراح البريطاني يقضي بإنشاء هذه المراكز خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي لتجنب الالتزامات القانونية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، فكان لنشر تقرير المنظمة الذي يندد بهذا الاقتراح أثره في قرارات الدول بشأن عدم الأخذ بهذا المنهج الجديد في معاملة اللاجئين.(شعبان،جمهورية مصر العربية، ص 15-18)

2.10الجهود الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

بالرغم من الفراغ السياسي الذي تمر به ليبيا وبعيداً عن الخوض في أسبابه الحقيقية يبقى العام 2011م نقطة فارقة في تاريخ ليبيا الحديث وبالتالي فإن إرساء الديمقراطية ولو بعد حين سيساهم بشكل إيجابي في مكافحة الهجرة غير الشرعية وغيرها من الجرائم العابرة وذلك بالنظر إلى موقع ليبيا المهم جغرافياً والموارد الطبيعية التي تزخر بها، ما يؤهلها إلى أن تكون دولة فاعلة إقليمياً ودولياً، وإن غياب الدستور لأكثر من أربعة عقود في ليبيا وانحسار دور المؤسسات أعطى انطباعات سيئة عنها فقدت من خلالها ثقة المجتمع الدولي، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أطر تنظيمية بشكل كلي فالمؤسسات موجودة وإن كانت في السابق بمسميات تختلف عن تلك المتداولة في الأنظمة المقارنة، فوزارة الداخلية (أمانة اللجنة الشعبية للأمن العام سابقاً حسبما هو وارد في القانون رقم 19 لسنة 2010م) تتولى ضبط جرائم الهجرة غير الشرعية وضبط الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل المستخدمة في التهريب وإحالة المقبوض عليهم إلى الجهات القضائية ومراقبة المنافذ والحدود من خلال عدة أجهزة ومصالح وإدارات مركزية يأتي على رأسها جهاز مكافحة الهجرة ومصلحة الجوازات والجنسية التي نستعرضها وفق الآتي :

أولاً : جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

يعد جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية هو الجهة المختصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتتمثل اختصاصاته في الآتي :

1- دراسة ووضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

2- ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا ووضعهم بمراكز الإيواء ومتابعتهم واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

3- القيام بأعمال التحري عن تهريب الأشخاص والتسلل عبر الصحراء والمناطق الحدودية واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالهم.

4- الإشراف المباشر على مراكز مكافحة التسلل والتهريب ونقاط التمركز الحدودي وإعداد بيان تفصيلي وإحالته إلى الجهات المختصة.

5- توثيق القيود والبيانات الخاصة بالمتسللين والمهربين ومن انتهت تأشيرتهم والذين يتم ضبط تواجدهم وإقامتهم داخل البلاد بطريقة مخالفة للقانون.

6- القيام بمباشرة أعمال شؤون خدمة مراكز مكافحة التسلل والتهريب وإيواء ما يحال إليها من الجهات المختصة ممن يتواجدون داخل البلاد بالطرق المخالفة للتشريعات المنظمة للإقامة والعمل.

7- وضع الاستمارات والبطاقات والنماذج من واقع معلومات الاستبيان للمهربين والمتسللين وذوي الشأن الذين يتم ضبطهم في قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وتفريغها وتحليلها للرجوع إليها عند الاقتضاء.

8- إعداد خطة تدريب سنوية لتدريب العناصر التابعين للجهاز محلياً ودولياً.

9- التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة.

هذا ويمتلك جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مقراً رئيسياً ملائما إلى حد كبير يتولى القيام بالمهام الادارية والفنية، وانضم اليه كل رجال الشرطة النظاميين التابعين لإدارة مكافحة الهجرة قبل إنشاء الجهاز في سنة 2014م، وإدارة الجهاز تعمل على تنفيذ مقترحات جديدة بإنشاء فروع رئيسية للجهاز في كل من المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية بمدينة بنغازي والمنطقة الجنوبية في مدينة سبها وفرع المنطقة الوسطى بمدينة مصراته وفرع منطقة الواحات بمدينة الكفرة في أقصى الجنوب وفرع غات على الحدود الليبية الجزائرية، وكذلك العمل على تطوير مراكز إيواء المهاجرين في كل من مدينة سبها وطرابلس وبنغازي وغريان والزاوية ومصراته والقطرون، وكذلك مراكز إيواء النساء في كل من القويعة وصرمان شرقي غرب طرابلس. (قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014م، بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية)

ثانياً : مصلحة الجوازات والجنسية

تعتبر مصلحة الجوازات والجنسية من المؤسسات العريقة في ليبيا حيث ارتبط إنشاؤها بدولة الاستقلال سنة 1951م ومرت بمراحل تطور عديدة آخرها سنة 2008م عندما تحولت الإدارة العامة للجوازات إلى مصلحة الجوازات والجنسية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لسنة 2008م ومقرها الرئيسي في طرابلس، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ولها فروع في كافة المدن الليبية وتضطلع المصلحة بالمهام الآتية:

1- إصدار ومنح جوازات السفر والبطاقات الوطنية وتنظيم الحصول عليها.
2- ضبط حركة الدخول والخروج إلى ليبيا عبر المنافذ المعتمدة.
3- إصدار الموافقات بمنح تأشيرات الدخول والمرور للأجانب عن طريق القنصليات.

وتتبع المصلحة عدة إدارات لها علاقة مباشرة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى رأسها إدارة مباحث الجوازات وتتولى أعمال البحث والتحري وضبط المخالفين للقوانين المنظمة للدخول والخروج والإقامة في الأراضي الليبية، وكذلك إدارة المنافذ التي تتولى مراقبة الجوازات داخل المنافذ الرسمية الحدودية والبحرية والمطارات، بالإضافة إلى مكتب شؤون الأجانب وفروع مصلحة الجوازات المنتشرة في مختلف المدن الليبية.(شؤون ليبية، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 32-33)

❖ **النتائج**

1- تسبب الهجرة غير الشرعية في اثار سلبية للأفراد والمجتمعات وهي ظاهرة مرتبط مفهومها بالأمن وانتشار الجريمة ، مؤرقة للبلدان الاصل والاستقبال على حد سواء .

2- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، ولأجل مكافحتها والحد منها ذلك يتطلب جهود مكثفة وتعاون دولي موحد بين الاطراف ذات العلاقة .

3- هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين وكان هذا الاثر واضحا على الامن القومي الليبي لما شكلته من الفوضى والارتباك، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية

والصراعات بحيث أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممرا ومنطقة عبور لآلاف للمهاجرين .

4- المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة إلي أوروبا عبر ليبيا، وذلك لقربها من أوروبا واتساع مساحتها وطول حدودها مع الدول المجاورة ، اضافة الى تفشي الوضع الامني والصراعات الداخلية والفوضى السياسية في البلاد.

5- الإجراءات القانونية والتشدّد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة فأغلب المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل الدول الأوربية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية .

❖ التوصيات

1- إنشاء آلية دائمة للتقييم والرصد المستقل كجزء لا يتجزأ من سياسات وممارسات الاتحاد الأوربي في مجال مراقبة الهجرة.

2- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية لدى المجتمع الدولي لتفهم واستيعاب هذه الظاهرة على المستوى الشامل (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني)من خلال وضع الخطط الاستراتيجية الواضحة ذات المدى البعيد واستحداث كافة الآليات الضرورية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

3- العمل على القضاء على الاسباب التي ادت الى ظهور الهجرة غير الشرعية من قبل سلطات وحكومات الدول المصدرة للهجرة وعليها بتفعيل مؤسسات الدولة في جميع المجالات لدعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها .

4- ضرورة إحكام الرقابة علي الحدود البرية والبحرية، للدول المعنية وكذلك تزويدهم بالتقنيات الحديثة المخصصة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

5- تشديد العقاب على افعال التهريب البشري وكذلك على الاتجار بالبشر .

6- تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية وورش العمل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من أجل الوصول إلى نتائج أدق وأعمق خلال مشاركة الجميع وتشجيع الباحثين والمهتمين بقضايا الهجرة غير الشرعية.

❖ المراجع

1- أبوخشيم، مصباح عياد ؛ غزالي، مُحَمَّد رميز الدين؛ نورالدين، كمال الدين،2014، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا المقترحات والحلول ، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، يوليو.

2- أبو زيد، مُحَمَّد إمُحَمَّد مُحَمَّد،2019،الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011-2017) ، رسالة ماجستير، العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني .

3- بركان،فايزة، 2016،آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، ماجستير في القانون، دار الفكر والقانون، المنصورة.

4- بن عزيز،آسية، 2017-2018،السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية- تخصص قانون جنائي، جامعة باتنة1، الجزائر،.

5- تراجع مؤشرات الهجرة من ليبيا، بوابة أفريقيا الإخبارية،www.afrigatenews.net.10/9/2019.

6- تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2016، مجلس الأمن – الأمم المتحدة، 2017.

7- حسين،أحمد قاسم،أبريل 2018،تقييم حالة "ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

8- الدغاري، امبارك ادريس طاهر، 2016 ،مخاطر الهجرة الغير شرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحته"، جامعة بنغازي- كلية التربية المرج- المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن .

9- شعبان، حمدي، الهجرة غير المشروعة(الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية.

10- الشيشيني، عزت ، 2010،المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة الهجرة غير الشرعية.

11- شئون ليبية، العدد الأول- يوليو 2016،مجلة فصلية مستقلة تُعنى بالدراسات حول ليبيا المعاصرة،.

12- فكرون ،عز الدين مختار؛الجد، علي مفتاح، المجلد 6 العدد 1 يونيو ،2017 واقع الهجرة غير الشرعية، قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال.

13- قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014م، بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

14- منظمة العفو الدولية، شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، الطبعة الأولى2017 الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية Peter Benenson House, 1 Easton Street , London WC1X 0DW, UK رقم الوثيقة MDE 19/7561/ 2017 .

15- نور، عثمان الحسن مُحَّد؛المبارك، ياسر عوض الكريم، الرياض 2008،الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.